



*The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library*

**This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.**

**Help ensure our sustainability.**

Give to AgEcon Search

AgEcon Search  
<http://ageconsearch.umn.edu>  
[aesearch@umn.edu](mailto:aesearch@umn.edu)

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

## تقدير الطلب النوعي على المنتجات الحيوانية في مصر

أبراهيم سليمان  
أحمد فوزي حامد

أستاذ الاقتصاد الزراعي  
مدرس الاقتصاد الزراعي  
قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق - مصر

### مقدمة

يعتبر تحقيق جودة الأغذية من القضايا الهامة في التخطيط الاقتصادي، باعتباره أحد معايير الرفاهية في المجتمع. والجودة هي حوصلة توافر الموصفات القياسية للسلع الغذائية ومواصفات الأغذية حزمة من ثلاثة مجموعات، اثنان منها تمثل الأمان وهو الموصفات الصحية والبيئية، والثالثة تعكس ذوق المستهلك وهي الموصفات التجارية الفنية (Sliman, 1998)، وتعتبر الموصفات الصحية للأغذية مواصفات معيارية لا تقبل التفريط أو الإفراط ولابد أن توافق تطور البحث العلمي العالمي الذي تنشره بصفة دائمة تقارير منظمة الصحة العالمية ومكتب الأوبئة بباريس، أي أن تطور المكتفات العلمية في مجال الصحة هي المحدد لتلك الموصفات، سواء طرحت السلعة في السوق المحلي أو وجهت للتصدير. وتعني الموصفات البيئية الإدارة البيئية لمراحل إنتاج وتسويق السلعة حتى المستهلك وفرضتها نظم واتفاقيات التجارة العالمية في السنوات الأخيرة، ورغم اعتراض الدول النامية على إمكان تنفيذها في أسواقها لعدم توافق التمويل اللازم لتأسيس تلك النظم البيئية إلا أنه سفترض عليها قصراً خلال السنوات القادمة، وإلا أصحاب تجارتها الخارجية قد ينبع عيب ممك (Sliman, 2000)، وتعنى الموصفات التجارية الفنية رتب السلعة من خلال تعديل وظيفة تسويقية أساسية هي التدرج، والتي يفتقر لها سوق الغذاء المصري لحد بعيد خاصة للسلع سريعة التلف، بحيث تلي ذوق المستهلك كمحصلة لمستوى تعليمه وثقافته ووعيه وعاداته وتقاليد مجتمعه المحلي من حيث الشكل والحجم والعبوة والوزن واللون والطعم، علامة على أنها تزيد من مساحة السوق وتلبى القدرات المترابطة المتباينة (Sliman, 2000).

ولا يتحقق ذلك إلا إذا توفر طلب فعال قوي على الجودة، أي الموصفات القياسية، كما أنه حافز لبلوغ الوظائف التسويقية مستوى كفاءة مرتفع، (إبراهيم سليمان، محمد جابر، ٢٠٠٨). وتنعد المنتجات الحيوانية منتجات ذات نوعية مميزة في تحضير السلوك الاستهلاكي للمستهلكين ليس فقط لمحتوها الغذائي الفريد بل لأهميتها بالنسبة لفئة النساء غذائياً (مراحل نمو الأطفال والسيدات الحوامل والمرضعات)، علامة على تميزها في الطعم والرائحة التي توافق أنواع المستهلكين (Ibrahim Soliman & N. Eid, 1995). ويمثل الطلب على نوعية هذه المنتجات دراسة حالة مناسبة لنماذج الطلب النوعي لأنها في مقدمة السلع القابلة للتلف وذات نوعية مميزة من الناحية الغذائية.

لقد استبطنت دراسات سابقة من معهود ميدانية للسوق المصري بتجميع مجموعة من أصحاب و مديري المنشآت التسويقية والخبراء التسويقيون، صوراً عديدة للغش والخداع والتداis في تجارة الأغذية، مما يشير إلى قصور في دور الحكومة الرقابي والجهات المعنية في هذا الصدد، خاصة في أسواق المنتجات سريعة التلف مثل المنتجات الحيوانية، (إبراهيم سليمان وأخرون، ٢٠٠٧).

**المشكلة البحثية :** تتبع مشكلة هذه الدراسة من أن ارتفاع أسعار السوق للمنتجات الحيوانية لعجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاستهلاك (إبراهيم سليمان، ٢٠٠٧)، ناهيك عن أن تحقيق نوعية عالية من حيث الجودة والموصفات الصحية والبيئية والتجارية سوف يضيف هوامش سعرية جديدة (إبراهيم سليمان، ٢٠٠٠)، مع العلم بأن غالبية السكان ذات مستوى دخل منخفض، وبالتالي فإنه يحد من قدرة الغالبية العظمى من المستهلكين للحصول على البروتين الحيواني من الدواجن واللحوم والبيض ذو نوعية عالية.

الهدف من الدراسة : في ضوء ما سبق تهدف الدراسة إلى تقدير وتحليل استجابة الطلب النوعي للمنتجات الحيوانية للتغيرات في الدخل، وأثر المنطقة الديمغرافية في الريف والحضر، ويشمل ذلك تقدير مرونة الطلب النوعية على المنتجات الحيوانية كحافر لقرة السوق المصري على تحقيق المعاصفات الصحية والتجارية والبيئية المحققة للجودة والتوفيقية. وفي قياس الطلب النوعي أخذت الدراسة في الاعتبار أثر خصائص المجتمعات المحينة المصرية، على أنواع المستهلكين عادةً على مستوى الدخل الأسري وسلامة كل المتغيرين ببعضهما.

### مفهوم الطلب النوعي

ترجع أهمية تقدير مرونة الطلب النوعي لاستجابة الدخل أنها مؤشر لنصيب توافر المعاصفات الصحية والتجارية والبيئية السلعية في إيراد السوق وبالتالي تبين قدرة السوق على استيعاب الزيادة في التكاليف التسويقية المترتبة على الطلب النوعي باعتبار أن طلب المستهلك يشتمل منه طلب المراحل السابقة في النظام التسويقي حتى المنتج فكلما زادت قيمة معامل مرونة الطلب النوعي دل ذلك على قدرة المستهلك ورغبته في تحمل سعرًا أعلى في مقابل الحصول على منتج أفضل من حيث المعاصفات والسلامة والمنافع الشكلية والزمنية والمكانية، لأن تطوير أي من هذه الوظائف التسويقية سوف يصاحبه تعريفياً تكاليف إضافية تتبع على سعر السلعة (سليمان، جابر ٢٠٠٨).

ولعله من المتوقع في حالة السلع عالية التباين في مستويات الجودة وبخاصة السلع ذات المرونة الداخلية العالية أن تتفاوت المستويات السعرية لنفس السلعة عند المستويات الداخلية المختلفة، حيث يفترض أن يتوجه المستهلكون كلما تزايدت مستوياتهم الداخلية ليس فقط إلى شراء كميات أكبر من نفس السلعة وإنما أيضًا التحول التدريجي نحو السلعة ذات السعر الأعلى الذي يعكس المزيد من التحسينات التسويقية والمعاصفات والجودة. ولذلك من المتوقع نظرياً أن تأتي مرونة الطلب النوعية ذات إشارة موجبة وتزداد قيمة معاملات تلك المرونة بزيادة أهمية الإعتبارات النوعية وعناصر الجودة (التغيرات السعرية).

### مصادر البيانات والطريقة البحثية

إيماءً لما سبق اعتمدت الدراسة على بيانات بحوث ميزانية الأسرة "بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك" في عام ٢٠٠٩، ٢٠٠٨، وهي من أنسب البيانات القطاعية لهذا الغرض لما تتميز به عن بيانات السلسل الزمنية في إمكانية افتراض ثبات كافة المتغيرات المحددة للإنفاق الفردي على الكميات المستهلكة من المنتجات الحيوانية عدا مستوى الدخل بكافة قيائمه ووفقاً للمناطق الديمغرافية.

واستخدمت الدراسة أساليب التحليل الوصفي والكمي، ونمذاج الاقتصاد القياسي المناسب لاشتقاق مرونة الطلب للدخل على المنتجات الحيوانية في كل من الصورة الإنفاقية النقدية والصورة الكمية الفيزيقية، حيث تقيس مرونة الطلب النوعي على المنتجات الحيوانية استجابة المستهلكين التفضيلية لنوعية السلعة عند زيادة الدخل، أي زيادة الإنفاق على السلعة بهدف الحصول على نوعية أفضل دون زيادة الكمية، أي استهلاك نفس الكمية ولكن بنوعية أفضل، أي التحول نحو استهلاك درجات أعلى في الجودة من نفس السلعة بزيادة مستوى الدخل في كل من الريف والحضر. وشملت السلع الغذائية موضوع الدراسة كلاً من لحوم الدواجن، بيض المائدة، اللحوم الحمراء الطازجة، اللحوم المستوردة، الأسماك الطازجة والأبيان.

واستخدمت الدراسة العديد من النماذج لقياس الدوال الاستهلاكية سواء في الصورة الكمية أو النقدية لاختيار أفضلها لتوفيق الدوال المقدرة اعتماداً على المنطق الاقتصادي وفق نظرية الطلب والمعنى الإحصائية لمعاملات الانحدار المقدرة وقيمة معامل التحديد الدال على مدى مواءمة النموذج لتفسير التباين في المتغيرات الشارحة، وشملت النماذج المستخدمة كلاً من النموذج اللوغاريتمي المزدوج، والنصف

لوغاريتمي، ولللوغاريتمي المزدوج المعكوس، لمحاكاة سلوك المستهلك نحو استهلاك هذه السلع وفقاً لمستوى الدخل فالصورة الرياضية اللوغاريتمية المزدوجة المعكosa يمكنها تمثيل سلوك المستهلك بزيادة الدخل في تفضيل السلعة الغذائية كسلعة راقية ثم شبه راقية ضرورية ثم سلعة دنيا في مستوى التفضيل، ولم يثبت من الدراسات السابقة أنها الأوفى إلا في حالة استهلاك اللحوم المستوردة في السوق المصري، ويعيبها تعقيد اشتغال معامل مرونة الطلب للدخل (سليمان، نفيسة ١٩٩٥)، أما النموذج النصف لوغاريتمي فيمكنه محاكاة مرتبتين على الأكثر في سلوك المستهلك، ويعتبر النموذج اللوغاريتمي المزدوج الأكثر شيوعاً باعتباره يعطي قيمة متوسطة للمرونة ويحافظ في ذات الوقت على شرط عدم خطية علاقة الدخل بالاستهلاك السمعي مما يسهل استخدامه في التطبيق بتوقعات نمو الطلب في ظل سيناريوهات مختبره للنمو الاقتصادي.

تمثل استجابة المستهلك في الإنفاق على السلعة الغذائية نتيجة لزيادة دخله مجموع التغير النسبي في الكمية المستهلكة بالنسبة للتغير النسبي في الدخل وتسمى مرونة الطلب الكمية ( $Q_i$ )، والتغير النسبي في رتبة أو درجة السلعة نتيجة التغير النسبي في الدخل، وتسمى مرونة الطلب على نوعية السلعة (الطلب الكيفي) ( $E_{ij}$ ). ويقتضي قياس الأخيرة تقدير دالة للتغير في الإنفاق النقدي على السلعة بالنسبة إلى التغير في الدخل وتسمى دالة الاستهلاك للإنفاق السمعي (معادلة ١) وتقدر منها مرونة الطلب الإنفاقية ( $E_{ij}^1$ ) (معادلة ٢)، وكذلك تقدير دالة الاستهلاك للكمية المستهلكة من نفس السلعة (معادلة ٣)، والتي يشتق منها مرونة الطلب الكمية (معادلة ٤)، وبالتالي يشتق مرونة الطلب النوعية (معادلة ٥) كفرق بين ناتج معادلة (٢) ومعادلة (٤)، علماً بأن بحوث ميزانية الأسرة لا توفر قيمة الدخل السنوي القابل للتصرف ولكن يتواافق فقط مجموع إنفاق الأسرة على كافة السلع والخدمات، وهو المتغير المستخدم في التراسة للدلالة على الدخل، وربما يقل عن الأخير بنسبة ما تخصصه الأسرة للإدخار، وهناك دراسات سابقة إضافة ١٠% من قيمة الإنفاق الكلي للاقتراب من قيمة الدخل القابل للتصرف (Ibrahim Soliman, 1984) ولكن لم تتبع هذه الدراسة ذلك الأسلوب، نظراً لتغير المناخ الاقتصادي من اقتصاد موجه للاقتصاد الحر والذي بالتبعية سوف تختلف فيه معدلات الإدخار الخاص لعوامل عديدة.

$$E_{ij} = f(Y_j) \dots \quad (1)$$

$$\sum_i E_{ij} = \frac{1}{Y} \sum_i E_{ij} / \frac{1}{Y} Y \times (E_{ij} / Y_j) \dots \quad (2)$$

$$Q_i = f(Y_j) \dots \quad (3)$$

$$\sum_i Q_i = \frac{1}{Y} \sum_i Q_i / \frac{1}{Y} Y \times (Q_{ij} / Y_j) \dots \quad (4)$$

$$(E_{ij}^1) = (Q_i) - (\sum_i Q_i) \dots \quad (5)$$

حيث:

$E_{ij}$  = متوسط الإنفاق السنوي للفرد على السلعة (i) عند مستوى دخل سنوي للفرد (j).

$Y_j$  = متوسط الإنفاق السنوي الكلي للفرد على السلعة عند مستوى دخل سنوي للفرد (j) ممثلاً لمستوى الدخل القابل للتصرف.

$Q_i$  = متوسط الكمية السنوية المستهلكة للفرد من السلعة (i) عند مستوى دخل سنوي للفرد (j).

#### النتائج والمناقشة

تقدير دوال الاستهلاك الكمية على المنتجات الحيوانية في الريف :

تم تقدير الدوال الاستهلاكية للمنتجات الحيوانية في الريف المصري لاشتقاق مرونة الطلب للدخل على كمية من بحث ميزانية الأسرة ٢٠٠٩، جدول (١)، حيث بينت التقديرات أن أغلب المنتجات الحيوانية المستهلكة في الريف المصري أصبحت سلعاً غذائية ضرورية، حيث بلغت مرونة الطلب للدخل على كل من

الترتيب، بينما بلغت تلك المرونة للأسماك الطازجة حوالي ٠٠٩٠، أي أنها تقترب من الواحد الصحيح، وبالتالي تعتبر من السلع شبه الراقية، كما أن زيادة الإنفاق الفردي السنوي بمعدل ١٠% يؤدي إلى زيادة الكمية المستهلكة من هذه السلع بمقدار ٤٤،٦٪، ٥٣،٦٪، ٥٣،٣٪، ٣٣٪ على الترتيب، أي أن الطلب على الأسماك الطازجة هو الأعلى مما يعني أن تنمية الثروة السمكية في مصر بكل مصادرها واعدة من حيث مساحة السوق، وهو أمر منطقي كبدنه طبيعي للحوم الحمراء التي من المتوقع استمرار ارتفاع أسعارها باطراد كظاهرة أصلية في هيكل الموارد الزراعية المصرية (إبراهيم سليمان، ٢٠٠٧)، كما أن مرونة الطلب للدخل على لحوم الدواجن يفوق تلك المقدرة للطلب على اللحوم الحمراء، وإن كان كلاهما أقل من مرونة الطلب للأسماك، وهذا يعني أيضاً أن لحوم الدواجن يمكن أن تساهم جزئياً في سد الفجوة المتزايدة بين الاستهلاك والإنتاج لللحوم الحمراء في السوق المصري، إذا أحسن رسم سياسات وبرامج تعميتها، (أحمد فوزي، ٢٠٠٩).

هذا فضلاً عن الإشارة السالبة لقيمة معامل قاطع الدالة يعني أن استهلاك هذه السلع ينعدم حتى حدود دخله في الفئات الداخلية الدنيا، أي أنه حتى مستوى دخل ٣٢٦,٧٣ جنيهاً للفرد في السنة لا يستطيع شراء لحوم حمراء طازجة بأسعار ٢٠٠٩، ناهيك عن سعر سنة الدراسة وهو أمر منطقي لأن هذا يعني أن دخله اليومي لكل نفقات معيشته يقل عن عشرة جنيهات، بينما قدرت دراسة قومية قدمت لمجلس الشورى (لجنة الزراعة والري) (إبراهيم سليمان، ١٩٩٩) أن نسبة السكان تحت خط الفقر في عام ٢٠٠٠ حوالي ٤٢٪، وأن الحد الأدنى للدخل الذي يعبر بالكاد خط الفقر هو ١٥ جنيه للفرد في اليوم.

جدول (١): تقدير نماذج دالة الاستهلاك الكمية للمنتجات الحيوانية في الريف في عام ٢٠٠٩

السلع	النموذج المقدر	ر	متوسط الاستهلاك السنوي للفرد (كم)	مرونة الدخل	ن
لحوم حمراء طازجة	ص = $-19,22 + 3,32 \times \text{لومن}$	٠,٧٩	٧,١	٠,٤٦٧	**(٨,٤٧)
لحوم حمراء مجمرة	ص = $-3,85 + 3,32 \times \text{لومن}$	٠,٠٨	٠,٢٥	٠,٣٢ -	NS
لحوم الدواجن	ص = $-5,0 + 3,22 \times \text{لومن}$	٠,٨٨	٩,٨	٠,٥٣	**(١٢)
الأسماك الطازجة	ص = $-0,٩ + ٥,٣٢ \times \text{لومن}$	٠,٨٢	٨,٩٦	٠,٩٠	**(٨,٨٨)
بيض المائدة (عدد)	ص = $-46,49 + 24,٣ \times \text{لومن}$	٠,٣٨	١٢٩	٠,٣٦	**(٣,٣٧)
الآبان	ص = $-4,٤٤ + 22,٤٢ \times \text{لومن}$	٠,٨١	١٣,٢٧	٠,٣٣	**(٤,٧٩)

حيث: (لو): اللوغاريتم الطبيعي، (\*\*): معنوي عند ( $\alpha \leq 0,01$ ) (NS): غير معنوي إحصائياً

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء: بحث الدخل والإتفاق والاستهلاك في عام ٢٠٠٩، مدينة نصر، القاهرة، مصر.

#### تقدير دوال الاستهلاك الكمية على المنتجات الحيوانية في الحضر

قدرت الدراسة الدوال الاستهلاكية للمنتجات الحيوانية في الحضر من بحوث ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٩، لاشتقاق مرونة الطلب للدخل على الكمية، حيث بينت النتائج أن أغلب هذه السلع في دائرة تصنيف السلع الضرورية بالنسبة للمستهلك في الحضر، أي لا تزيد عن ٥٪، بلغت مرونة الطلب للدخل على اللحوم الحمراء الطازجة، ولحوم الدواجن، والأسماك الطازجة، وبيضة المائدة والآبان حوالي ٤٢٪، ٥٣٪، ٥٠٪، ٣٣٪، ٣٢٪، ٣٠٪، ٢٥٪ على الترتيب، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الفردي السنوي بمعدل ١٠% يؤدي إلى زيادة الكمية المستهلكة من هذه السلع بمقدار ٤٢٪، ٥٣٪، ٣٢٪، ٣٠٪، ٢٥٪، ٢٠٪ على الترتيب، جدول (٢). أما اللحوم الحمراء المستوردة فبلغ متوسط مرونة الطلب للدخل لها حوالي ٣٢٪، وبالتالي فهي من السلع الدنيا لأن مرونتها سالبة وهذا يعني أنه بزيادة الدخل الفردي للمستهلك بمقدار ١٠% يؤدي لنقص الكمية المستهلكة منها بنحو ٣٧٪، ويرجع ذلك لانصراف المستهلك إلى درجة أو رتبة أعلى (اللحوم الطازجة) بزيادة دخله لعدم ثقته في جودتها رغم رخص سعرها كثيراً عن اللحوم الطازجة (سليمان،

الطازجة) بزيادة دخله لعدم تفته في جودتها رغم رخص سعرها كثيراً عن اللحوم الطازجة (سلیمان، ١٩٨٤). ويدل ذلك أيضاً أنه ما زالت فرصتها ضئيلة في سد العجز في إنتاج اللحوم الحمراء عن تلبية الطلب المتزايد عليها، مما يتطلب إعادة النظر في كفاءة النظام التسويقي لهذه اللحوم خاصة في شأن الرقابة والتخزين والنقل، ولكن يبدو أن هناك حافزاً لتنمية لحوم الدواجن بزيادة دخل الأسرة حيث أن مرونة الطلب الكمي للدخل حوالي ٥٣٪، تفوق مثيلتها في اللحوم الحمراء، ولهذا يجب رسم سياسات إنمائية كفء تحافظ على معدلات ارتفاع تكاليف إنتاج لحوم الدواجن، خاصة في شأن نظام التسويق حتى تلبى هذا الطلب الفعال القوي على تلك اللحوم (أحمد فوزي، ٢٠١٣)، وانخفاض مرونة الطلب للدخل للأسماك الطازجة يقلص فرص تنمية هذا القطاع، أو على الأقل انكماش حجم السوق الحضري له، وبالتالي يقلص فرص المساهمة في تحجيم الفجوة المتزايدة بين إنتاج واستهلاك اللحوم، وربما يرجع انخفاض مرونة الطلب للدخل إلى موسمية الاستهلاك لهذه السلعة التي يفوق معدل الاستهلاك منها شتاءً موسم الصيف، وهذا يعكس لحد كبير ضعف كفاءة التسويق للأسماك أكثر منه انقص الإنتاج صيفاً.

جدول (٢): تقدير نماذج دالة الاستهلاك الكمية للمنتجات الحيوانية في الحضر في عام ٢٠٠٩

السلع	النموذج المقدر	٢	متوسط الاستهلاك السنوي للفرد (كجم)	مرونة الدخل	٣	ف
لحوم حمراء طازجة	$\text{ص}^{\wedge} = ٣٦٠ + ٤٤٢١,٤٤ + ٤٢٠,٤٢$	٠,٧٦	٧,٥	٠,٤٢	**(٧,٨٩)	**(٦٢,٣)
لحوم حمراء مجدة	$\text{لوص}^{\wedge} = ١٨٠ - ١٩٧,٠٣٧ - ٠,٣٧$	٠,٢٠	٠,٤٨	٠,٣٧-	* (٢,١-)	** (٤,٥)
لحوم الدواجن	$\text{ص}^{\wedge} = ٣٧٠ + ٢,١٥٣ + ٥٣,٠٥٣$	٠,٨٧	١١,١	٠,٥٣	** (١٢١,٥)	** (١٢١,٥)
الأسماك الطازجة	$\text{لوص}^{\wedge} = ٥٣,٠٩ + ٥,٣٢ + ٢٧,٦$	٠,٤٩	٩,٢٥	٠,٣٢	** (٤,١)	** (١٧,٦)
بيض المائدة (عدد)	$\text{ص}^{\wedge} = ٢٧,٦ + ١١٤ + ١١٤$	٠,٥٠	١٠,٨	١٠,٨	** (٤,٣)	** (١٨,٧)
الآبيان	$\text{ص}^{\wedge} = ٣٣٩,٠٣ + ٢٧,٦ + ٣٣٩,٠٣$	٠,٧٤	١٩,٥	٠,٣٣	** (٧,٣٦)	** (٥٤,٢)

حيث: (أو): اللوغاريتم الطبيعي، (\*\*): معنوي عدد ( $0 \leq \alpha \leq 100$ )

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء ببحث الدخل والإإنفاق والاستهلاك عن عام ٢٠٠٩، مدينة نصر، القاهرة، مصر.

تقدير دوال الاستهلاك النقدية للمنتجات الحيوانية في الريف :

قدرت دوال الاستهلاك النقدية على المنتجات الحيوانية في الريف المصري لاشتقاق مرونة الطلب النقدية للدخل في عام ٢٠٠٩، جدول (٣)، وذلك لكل من لحوم الدواجن، بيض المائدة، اللحوم الحمراء الطازجة، الأسماك الطازجة والأبيان، حيث بلغ متوسط معامل تلك المرونة حوالي ٠,٥٤، ٠,٣٦، ٠,٥١، ٠,٩٢، ٠,٥١ على الترتيب. أي أن بزيادة الدخل (جملة الإنفاق الاستهلاكي) الفردي السنوي بمقدار ١٠٪ يؤدي إلى زيادة ٥٤٪ على الإنفاق الاستهلاكي الفردي على السلعة بمقدار ٥٥٪، ٣٦٪، ٥١٪، ٩٢٪، ٥٥٪، ٤٣٪ على الترتيب، وقيمة معاملات مرونة الطلب النقدية للدخل أعلى منها لتلك المعاملات للطلب الكمي نتيجة زيادة الدخل،

جدول (٣): تقدير نماذج دالة الاستهلاك النقدية للمنتجات الحيوانية في الريف في عام ٢٠٠٩.

السلع	النموذج المقدر	٢	مرونة الدخل	٣	ف
لحوم حمراء طازجة	$\text{ص}^{\wedge} = ١١٨ + ٧١١,٦ + ٧١١,٦$	٠,٨١	٠,٥١	** (٨,٨٣)	** (٩٩,٩)
لحوم حمراء مجدة	$\text{لوص}^{\wedge} = ٣,٢ - ٢١,٠٢ - ٢١,٠٢$	٠,٠٤	٠,٢١-	NS	NS
لحوم الدواجن	$\text{ص}^{\wedge} = ٦٣,٨٥ + ٣٨٢,٥ + ٦٣,٨٥$	٠,٧٧	٠,٥٤	** (٧,٩٤)	** (٦٣,٠٤)
الأسماك الطازجة	$\text{لوص}^{\wedge} = ٦٩,٣٨ + ٤٨١,٢ + ٦٩,٣٨$	٠,٥٩	٠,٩٢	** (٥,١٥)	** (٢٦,٥)
بيض المائدة (عدد)	$\text{ص}^{\wedge} = ٩١,٩ + ١٩,٥ + ٩١,٩$	٠,٣٦	٠,٣٦	** (٣,٢٢)	** (١٠,٣٦)
الآبيان	$\text{ص}^{\wedge} = ٩٦,٥٩ + ١٧,٣ + ٩٦,٥٩$	٠,٧٩	٠,٤٣	** (٨,٥٦)	** (٧٣,٢)

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء ببحث الدخل والإإنفاق والاستهلاك في عام ٢٠٠٩، مدينة نصر، القاهرة، مصر

## تقدير الطلب النوعي على المنتجات الحيوانية في مصر

وهو أمر منطقي لأن الفرق (ضئلاً كان أو واسعاً) يدل على الطلب النوعي، ولكن يظل متوسط معامل مرونة الطلب النقدي سالبة (وإن كانت بدرجة أقل من نظيرتها الكمية) أي أن زيادة الدخل بعد مستوى معين يصاحبه خفض في الكمية المستهلكة بصورة كبيرة (لاحظ في جدول (١) أن مرونة الطلب الكمي على اللحوم المستوردة بلغ -٣٧٪، ولكن ربما يتوجه المستهلك الريفي لشراء قطعيات أفضل من اللحوم المجمدة المستوردة).

### تقدير دوال الاستهلاك النقدية على المنتجات الحيوانية في الحضر:

قدرت دوال الاستهلاك النقدية على المنتجات الحيوانية في الحضر المصري لاستفاق مرونة الطلب النقدية للدخل في عام ٢٠٠٩، جدول (٤)، حيث بلغت مرونة الطلب للدخل على المنتجات الحيوانية لكل من لحوم الدواجن، بيض المائدة، اللحوم الحمراء الطازجة، الأسماك الطازجة والأبيان حوالي ٦٦٪، ٣٢٪، ٧١٥٪، ٥٩٧٪، ٤٨٪ على الترتيب. أي أنه بزيادة الإنفاق الاستهلاكي الفردي السنوي الكلي بمقدار ١٠٪ يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الفردي للسلع المذكورة بمقدار ٦٦٪، ٣٢٪، ٧١٪، ٥٩٪، ٤٨٪ على الترتيب في عام ٢٠٠٩. وإن زادت مرونة الطلب النقدية عن نظيرتها الكمية في الحضر (جدول ٢) إلا أنه يلاحظ تطابق مرونة الطلب النقدية مع الكمية تقريباً بالنسبة لللحوم المجمدة المستوردة، وهذا يعني أنه بعد مستويات الدخل الدنيا يخضع المستهلك استهلاكه من هذا النمط بزيادة دخله دون حتى الاتجاه لشراء قطعيات أفضل من نفس النمط

جدول (٤): تقدير نماذج دالة الاستهلاك النقدية للمنتجات الحيوانية في الحضر في عام ٢٠٠٩.

السلع	النموذج المقيد	$R^2$	مرونة الدخل النقدية	ن	مرونة الدخل
لحوم حمراء طازجة	$\text{ص} = 172,4 + 1134 \cdot \text{ن}$	٠,٦٩	٠,٧١٥	٤٠,٣٤	**(٤٠,٣٤)
لحوم حمراء مجمدة	$\text{ص} = 3,56 - 38,74 \cdot \text{ن}$	٠,١٩٧	٠,٣٧-	٤,٤١	*(٤,٤١)
لحوم الدواجن	$\text{ص} = 92,19 + 623 \cdot \text{ن}$	٠,٩٢	٠,٦٦	٢٢٨	**(٢٢٨)
الأسماك الطازجة	$\text{ص} = 57,٩٥ + ٣٩٣,٥ \cdot \text{ن}$	٠,٨٣	٠,٥٩٧	٨٧,٩	**(٨٧,٩)
بيض المائدة	$\text{ص} = 19,١ + ٩٦,٢ \cdot \text{ن}$	٠,٥٩	٠,٣٢	٢٦,٢٤	**(٢٦,٢٤)
الأبيان	$\text{ص} = 34,٥ + ٢١٥,٩ \cdot \text{ن}$	٠,٧٢	٠,٤٨	٥٠,٣٩	**(٥٠,٣٩)

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء، "بحث الإنفاق والاستهلاك" في عام ٢٠٠٩ مدينة نصر، القاهرة، مصر.

### تقدير مرونة الطلب النوعية على المنتجات الحيوانية في السوق المصري:

قدرت الدراسة مرونة الطلب النوعية للمنتجات الحيوانية في السوق المصري بالنسبة للحضر والريف كما هو موضح بجدول (٥)، وقد استبعدت اللحوم المجمدة المستوردة من هذا التقدير لأنها ذات مرونة طلب سالبة، أي سلعة دنيا.

يبين جدول (٥) أن تقديرات مرونة الطلب النوعي على المنتجات الحيوانية فيما موجبة لكل السلع موضع الدراسة (عدا اللحوم المستوردة) في عام ٢٠٠٩، ولكنها منخفضة أي تمثل استجابة ضعيفة للطلب النوعي على المنتجات الحيوانية، إلا أن هذا الاستجابة للطلب النوعي في سوق الحضر (٠,٢٧ - ٠,٠٧) أعلى كثيراً منها في أسواق الريف (٠,١ - ٠,٠١)، وهذا أمر يرجع لمستوى الدخل الأعلى في الحضر وربما لأن مستهلك الريف يسعى لكمية أكبر بصرف النظر عن النوعية لكبر حجم الأسرة واختلاف العادات والأذواق الاستهلاكية للحوم في الريف عن الحضر، وبصفة عامة فمرونة الطلب النوعي على اللحوم الطازجة هي الأعلى سواء في الريف أو الحضر، حيث بلغت حوالي ٠,٥٥٪ على الترتيب، ويلاحظ أن مرونة الطلب النوعي على اللحوم الحمراء في الحضر هي أعلى السلع الحيوانية استجابة لزيادة الدخل، وهذا راجع لتنوع أنماط هذه المنتجات سواء لنوع الحيوان (لحوم غنم وماعز أو لحوم أبقار أو جاموس)، علاوة على

تنوعها من حيث العمر ودرجة التسمين، وأخيراً قطعيات اللحم لنفس النمط (درجة أولى وثانية وثالثة، أو إسقاط قابلة للأكل) (إبراهيم سليمان، ١٩٩٢)، ولا ينافسها في ذلك سوى الأسماك الطازجة في سوق الحضر (مرونة الطلب النوعي ٠٠,٢٧) لتميزها أيضاً بتبان السعر بين أصناف السمك واتساع المدى السعري لتساعاً كبيراً، علاوة على وجود أسماك مصايد طبيعية أعلى سعراً من نظيرتها من المزارع السمكية، بليها منتجات الألبان في سوق الحضر (٠٠,١٥) أيضاً ثم لحوم الدواجن (مرونة الطلب النوعي ٠٠,١٣)، ويبدو أن فرصة رفع كفاءة الوظائف التسويقية وما يصاحبها من زيادة في تكاليف التسويق ومن ثم السعر المجزي للسوق لا يتوقع أن يقابلها نصيب سوقي كافٍ لتغطية الهوامش التسويقية المتوقعة لتقديم إشباع للطلب النوعي على المنتجات الحيوانية، إلا في أضيق الحدود لدى مستويات الدخل المرتفع، وهو أمر هام نظراً لأن الطلب النوعي ليس فقط قضية إشباع أذواق المستهلك بل قضية سلامة غذاءه وصحة، مما يستوجب عدم الاعتماد كلية على آليات السوق والنمو الاقتصادي لتحقيق طفرة في نوعية الأغذية الحيوانية المطروحة في الأسواق، خاصة في الريف ولحد كبير في الحضر، بل لا بد من سياسات غير تقليدية لتحقيق ذلك.

**جدول (٥): تقدير مرونة الطلب النوعي على المنتجات الحيوانية في الريف والحضر في عام ٢٠٠٩**

الحضر	الريف						السلعة
مرنة الطلب النوعي	مرنة الطلب للدخل التكمية	مرنة الطلب للدخل النقدية	مرنة الطلب النوعي	مرنة الطلب للدخل التكمية	مرنة الطلب للدخل النقدية	للحوم حمراء طازجة	
٠,٢٦٥	٠,٤٥	٠,٧١٥	٠,٠٥	٠,٤٦	٠,٥١	لحوم دواجن	
٠,١٣	٠,٥٣	٠,٦٦	٠,٠١	٠,٥٣	٠,٥٤	الأسماك الطازجة	
٠,٤٧٠	٠,٣٢	٠,٥٩٧	٠,٠٢	٠,٩	٠,٩٢	بيض المائدة	
٠,٠٧	٠,٢٥	٠,٣٢	٠,٠١	٠,٣٥	٠,٣٦	الألبان	
٠,١٥	٠,٣٣	٠,٤٨	٠,١	٠,٣٣	٠,٤٣		

**المصدر:** جمعت وحسبت من الجداول أرقام (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥) ، ومعاملة (٥)

#### تكاليف تحقيق المواصفات الصحية والتبيئية والتجارية في المنتجات الحيوانية :

بينت الدراسة ضعف مرنة الطلب النوعي على الأغلب الأعم من المنتجات الحيوانية خاصة في الريف المصري، ويرجع هذا لانخفاض متوسط دخل الفرد وسوّي توزيع هذا الدخل مما يزيد من حدة الفقر وانتشاره أي ارتفاع نسبة السكان الفقراء (Ibrahim Soliman, 2012)، وهو أمر يؤدي أيضاً إلى إعاقة تحقيق السلع للمواصفات لأنه سوف يصعب ذلك رفع قيمة التكاليف التسويقية مما يرفع أسعار السلع والتي قد لا تناسب مع تدني مستوى المعيشة للغالبية من السكان، خاصة في الريف، لأنه يؤدي لأعباء إضافية من التكاليف بعضها حكومي وبعضها تتحمله منشآت التسويق، (١) تتحمل الحكومة عباء توافر العدد الكافي من الكوادر المدربة المسند إليها مهام أنشطة الرقابة على أداء السوق، سواء على المستوى المركزي أو المحلي واستخدام الأدوات والأجهزة الحديثة اللازمة لاحكام الرقابة خاصة على المواصفات الصحية، (٢) التكاليف الإضافية التي تتحملها المنشآت التسويقية عند التزامها بتنفيذ حزمة المواصفات من خلال وضع بطاقات المحتوى وتطوير طرق النقل والتخزين والتغليف، (٣) تكاليف تدريع السلعة التي تتحملها المنشآت التسويقية نتيجة التزامها بقيود الرتب الداخلية للسوق، حيث توجه الدرجات المنخفضة من السلعة إلى التجهيز أو الاستخدام الصناعي من المعملات والمنتجات المجمدة من المنتجات الحيوانية، ويووجه المعروض من رتب درجة الأولى إلى التسويق الطازج، وهي أيضاً تحتاج لتكاليف إضافية لضمان الحفاظ على الجودة على المنتج الطازج حتى عرضه كقطعيات للمستهلك، كل هذه البنود تضاف لسعر البيع للمستهلك.

وبالتالي يؤدي تحقيق الجودة إلى تحديات زيادة الهوامش التسويقية إن لم تقابل طلباً نوعياً عالياً يسمح بنصيب مناسب في إيراد السوق، وإلا سوف يصعب عرض المنتجات الحيوانية متميزة بمواصفات الجودة،

ونظراً لضعف استجابة الطلب النوعي على المنتجات الحيوانية في السوق المصري فيجب أن يتحمل المجتمع جزء من هذه التكاليف الإضافية باعتبارها تكاليف اجتماعية، لأنه يتربّع عليها منافع لا يتسع حيز هذا البحث لتحليلها وتقديرها وتحتاج لبحوث تسويقية مستقبلية.

ولقد أبرز هذا البحث ضعف الطلب على نوعية المنتجات الحيوانية بزيادة دخله لضعف القدرة الشرائية بصفة عامة وارتفاع سبة الفقراء خاصة في الريف مما يعني أنه غير مستعد لدفع أسعار أعلى يتطلبه المحافظة على مواصفات هذه السلع سواء صحيًا أو بيئيًا، ناهيك عن المواصفات التجارية المرتبطة بالتاريخ، لما يصاحب ذلك من تكاليف كبيرة، كما أن المنشآت التسويقية ليست في أغلبها بالحجم الاقتصادي اللازم لتبني تقنيات تحقيق المواصفات أو تأسيس وحدات رقابة على الجودة أو نظم التخزين والنقل الملائمة لذلك، وكل ما سبق تقدم الدراسة مقترنات للسياسات الضامنة والحافزة لتحقيق تلك المواصفات مع تخفيف أعباء التكاليف الإضافية عن كاهل المسوقيين ومن ثم المستهلكين.

#### **مقترنات رسم السياسات المؤهلة لتحقيق المواصفات النوعية للمنتجات الحيوانية:**

يتطلب الأمر وجود كود وطني حديث لتلك المواصفات، خاصة للأغذية سريعة التلف (Perishable Goods) والتي تشمل مجموعات سلعية متعددة الأنماط والتوجهات مثل المنتجات الحيوانية والألبان ومنتجاتها.

يجب التمييز بين تنويع المواصفات التجارية والغش التجاري والخداع، حيث يجب الحذر مما آلت إليه عملية التدرج مع زيادة المنافسة، وتفاقم ظاهرة التضخم، إذ بلغ التدرج حداً من التعقيد نتيجة تعدد المواصفات ومستويات التدرج وأنماط العبوات ومن ثم الأسعار المقابلة بما قد لا يمكن لأجهزة الرقابة من متابعة مواومة السعر للمواصفات ومن ثم ينقلب الأمر لضده.

يجب أن تدعم الحكومة جهود منظمات حماية المستهلك بأن توفر لها عوناً فنياً ودعماً مادياً، وحماية شرعية من خلال تطوير قانون حماية المستهلك مما يعطي تلك المنظمات صلاحيات الدفاع عن مصالح المستهلك لضمان الرقابة الفعالة، لأنه مهما توافرت أعداد من الموظفين الرسميين لأداء هذه المهام لن تفي أنحاء الوطن كاملاً، ولهذا فالامر يحتاج لأن تمثل المنظمات غير الحكومية الرأي العام وهم جمهور المستهلكين في هذا الشأن (سليمان، ٢٠٠٠، ٢٠٠).

النظر في تقديم حوافز للمنتجين والمسوقيين الملزمين بتحسين النوعية شكلاً ومكاناً وزماناً، ليحققوا ربحاً مناسباً دون حدوث ارتفاع كبير في السعر.

يجب أن تتوافر في كل درجات أو رتب لسلع المواصفات الصحية كحد أدنى للجودة، مما يستوجب تعظيم عقوبة مخالفة المواصفات الصحية، في القانون الحالي، ويجب معالجة وتنسيق تأثير الرقابة بين مهام عدة وزارات وهيئات، (سليمان، ١٩٩٩، ١٩).

يتطلب الأمر الرقابة على علاقة السعر بالمواصفات المعلن عنها لكل عبوة من السلعة لمنع الخداع والغش والتلبيس، وهذا لا يعني التسعيير الجيري بل يعني التأكد من توافر المواصفات المبررة لارتفاع أو انخفاض السعر عند مقارنة عدة أنماط معروضة من نفس السلعة.

وترتبط المواصفات التجارية بوظيفة تسويقية حافزة هي أبحاث تطوير المنتجات، وتعني تحسين المنتجات الحالية، وابتكار منتجات جديدة، وتتوسيع أشكال السلع الحالية وتحسين طرق تعبئتها وتناولها وتجهيزها، وهي وظيفة بحثية تجريبية تهدف إلى بلوغ مثنيات أفضل من سلعة معينة لخدمة الاحتياجات النفسية أو الفيزيقية للمستهلك، ومن ثم تزيد منفعة المستهلك وتؤدي لتنمية حجم السوق، وفي الأسواق المتقدمة تضطلع بها المؤسسات الخاصة - وأغلبها ذات سمعة كبيرة - ولكن طبيعة وخصائص السوق المصري تقضي أن تقوم بها

البنية الأساسية البحثية في المرحلة الراهنة، وأغلبها الأعم حكومية التمويل والإدارة ممثلاً في مراكز البحث والجامعات، وتلك المهام توفر مصدراً تمويلياً لتلت المؤسسات البحثية يدعم جهود تتميّتها ويخفّف الأعباء المالية عن موازنة الدولة.

ويساهم تحقيق التكامل الأفقي والرأسي للنظام التسويقي في خفض الهوامش التسويقية خاصة المرتبطة بالجودة على وجه الخصوص مما يساهم في مجابهة ضعف الطلب الكيفي للمستهلك على تلك السلع بخفض تكاليف التسويق، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع ذات الجودة العالية بصورة قد يعجز المستهلك منخفض أو متوسط الدخل عن شراءها (سلیمان، وآخرون ٢٠٠٧).

#### الملخص

هدفت الدراسة إلى تقيير وتحليل الطلب النوعي على الغذاء، لتحديد نصيب الإنفاق الاستهلاكي على المنتجات الحيوانية في الإيراد الكلي للسوق بهدف إثبات صفات الجودة لهذه الأغذية، هذا باعتبار أنه الحافز الفعال للمسوقين والمنتجين لتوفير جودة الأغذية الحيوانية، والجودة هي محصلة لمدى مطابقة السلعة للمواصفات الصحية والبيئية والتجارية، واستخدمت بيانات البحث الميداني بالعينة لميزانية الأسرة عن عام ٢٠٠٩ في كل من حضر وريف مصر لتقيير دوال الاستهلاك للمنتجات الحيوانية من لحوم حمراء طازجة ومستوردة مجده ولحوم دواجن وسمك طازج وبivity مائدة ومنتجات ألبان، وقدرت دالة الاستهلاك السمعية لنفرد في صورتين لكل سلعة، أولًا دالة نقدية وثانية دالة كمية، وانتهت من كل دالتين لكل سلعة دالة تطلب النوعي لهذه السلع في كل من الريف والحضر، ودققت الدراسة في اختيار أفضل الدوال محاكاة سلوك المستهلك مع زيادة دخله في استهلاك كل سلعة وفقاً لخصائص منحنى إنجل، فاختبرت موافمة كل من الدالة اللوغاريتمية المندوجة والنصف لوغاريمية والتلوغاريمية المندوجة المعكوسية، حيث تعبر الأولى عن متوسط استجابة الاستهلاك لنحو الدخل، والثانية تسمح بالمرور عبر مرحلتين من سلع راقية إلى سلع ضرورية والثالثة عن المراحل الثلاث (راقية، ضرورية ثم دنيا)

وقدرت الدراسة مرونة الطلب النوعية للمنتجات الحيوانية في السوق المصري بالنسبة للحضر والريف، حيث تبين أن المنتجات الحيوانية، عدا اللحوم الحمراء المجمدة المستوردة، ذات مرونة نوعية موجبة، وإن كانت قيمة معاملاتها منخفضة نسبياً، وتبين ذلك المرونة بين تلك المنتجات وبين الريف والحضر، ولكنها كانت أعلى بكثير في الأسواق الحضرية (٢٧-٠٠٧٠)، من تلك المقدرة في الأسواق الريفية (١٠٠١)، ويرجع هذا لانخفاض إلى انخفاض متوسط دخل الفرد وسوء توزيع هذا الدخل مما يزيد من حدة الفقر، وانتشاره أي ارتفاع نسبة السكان الفقراء، وهو أمر يؤدي أيضاً إلى إعاقة تحقيق السلع للمواصفات المطلوبة للجودة، لأن تنفيذ هذه المواصفات سوف يؤدي لرفع قيمة التكاليف التسويقية مما يرفع بالضرورة أسعار هذه السلع بما لا يتاسب مع تدني مستوى المعيشة للغالبية من السكان، خاصة في الريف، وارتفاع تكاليف التسويق يرجع لمتطلبات توافر المواصفات القياسية في تلك السلع. وهناك ثلاثة أنواع من التكاليف المرتبطة بتحقيق المواصفات الصحية والبيئية والتجارية في السلع الغذائية لبلوغ مستوى الجودة، تشمل التكاليف المباشرة الناجمة عن التوسيع في الكوادر الفنية والإدارية للعملاء الحكومية المنفذة لمهمات إحكام الرقابة على إداء السوق، سواء على المستوى المركزي أو المحلي مدعاة بالأدوات والأجهزة الحديثة الضرورة لذلك، علاوة على التكاليف الإضافية التي تحملها المنتجات التسويقية عند التزامها بتتفيد وضع بطاقات المحتوى واستخدام طرق الحفظ والنقل والتغليف المناسبة، بالإضافة إلى تكاليف تدريج السلعة التي تحملها المنتجات التسويقية نتيجة التزامها بقيود الرتب الداخلية للسوق، وانتهت الدراسة بعدة مقترنات لرسم السياسات نحو تحقيق الجودة في الأغذية الحيوانية المتداولة في السوق

### المراجع

- ١- إبراهيم سليمان (١٩٩٨)، "تطوير المؤسسي والتنظيمي لسوق الغذاء في مصر في ظل التحرر الاقتصادي"، مجلد المؤتمر الاقتصادي الزراعيين تحت عنوان الزراعة في عالم متغير، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين الدقي، الجيزة، مصر
- ٢- إبراهيم سليمان (١٩٩٩) "التقرير تمددي نتجنة إنتاج الزراعي والثري واستصلاح الأراضي: التسويق الزراعي" جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى، دور الانعقاد العادي التاسع عشر.
- ٣- إبراهيم سليمان (١٩٩٩ ب) "البيئة والغذاء: التحديات والممكنت"، مجلد المؤتمر السابع للاقتصاديين الزراعيين تحت عنوان التكنولوجيا والزراعة المصرية"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعيين نادي الزراعيين، الدقي، مصر.
- ٤- إبراهيم سليمان (٢٠٠٠) "البعد الاجتماعي والاقتصادي للأمن الغذائي في ظل النظام العالمي الجديد"، مجلد، ندوة الأمن الغذائي: مفهومه وأدبياته، المؤتمر الثامن لبحوث التنمية الزراعية.
- ٥- إبراهيم سليمان (٢٠٠٠ ب)، "ملامح وسياسات حماية المستهلك" ندوة حماية المستهلك في ظل النظام العالمي الجديد، وزارة التموين والتجارة الداخلية، القاهرة، ورقة بحثية رقم (٥).
- ٦- إبراهيم سليمان (٢٠٠٢)، "الأمن الغذائي العربي والمتغيرات الإقليمية والعالمية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ١٠، العدد ٢، معهد التخطيط القومي.
- ٧- إبراهيم سليمان (٢٠٠٧) "تطوير أساليب تقدير العرض المحلي للحوم الحمراء" ندوة إحصاءات الثروة الحيوانية في مصر، ضمن الندوة العلمية التينظمتها الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي عن إحصاءات الثروة الحيوانية، نادي الزراعيين، الدقي، مصر، يوليوا.
- ٨- إبراهيم سليمان، (١٩٩٢) "رؤية مستقبلية لتنمية قطاع إنتاج البروتين الحيواني في ظل التحرر الاقتصادي" كتاب المؤتمر العلمي الثاني عن "دور البحث العلمي في النهوض بالثروة الحيوانية"، وثيقة مصادر الثروة الحيوانية التقليدية: إنتاج الألبان واللحوم الحمراء في ضوء المتغيرات المحلية والدولية، تنظمها وزارة البحث العلمي أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا: المجالس النوعية: مجلس الثروة الحيوانية والسمكية، ص ١٥-١، عقد في المركز الدولي للزراعة، الدقي، القاهرة، مصر.
- ٩- إبراهيم سليمان، محمد جابر (٢٠٠٨)، "سلسلة اقتصاديات الزراعة والغذاء (٢)، نظم التسويق الزراعي، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة.
- ١٠- إبراهيم سليمان، محمد جابر، أحمد مشهور (٢٠٠٧)، "دراسة نظم تسويق المنتجات الحيوانية في مصر، أكاديمية البحث العلمي، مجلس بحوث الثروة الحيوانية، شعبة نظم الإنتاج.
- ١١- أحمد فوزي حامد (٢٠٠٩) "اقتصاديات صناعة أعلاف الدواجن في مصر"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.
- ١٢- أحمد فوزي حامد (٢٠١٣) "تموزج أداء سلوك سوق الدواجن: دراسة اقتصادية قياسية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.
- 13- Ibrahim Soliman & Nafissa Eid (1995), "Animal Protein Food Consumption Pattern and Consumer Behavior". Egyptian Journal of Agricultural Economics, Vol.5 No.2, Page 816-783.Published by Egyptian Association of Agricultural Economics, Dokki, Cairo, Egypt.

- 14- Ibrahim, Soliman (2012) "Rural Poverty in Egypt: Indicators, Causes, Approaches to Alleviation" Research Paper, the Sustainmed Project, European Union, Seventh Framework Program, Working Package 7, WP7. December, 201
- 15- Ibrahim Soliman, (1984) "Red Meat Imports Policy and Consumer Behavior in Egypt" Proceedings of the 19<sup>th</sup> Annual Conference on Statistics, Computer Science and Information and Operations Researches, Vol. 1 "Applied Statistics and Economics" P.30-41, Organized by Institute of Statistical Studies and Research, Cairo University, Cairo, Egypt.

## SUMMARY

This study aimed to assess and analyze the qualitative demand for animal products to determine the share of spending on animal products for quality in the total market revenue of these commodities as an effective incentive for marketers and producers of the quality of the animal food items. Such quality is the resultant of matching up the specifications of the health, environmental and commercial. The study used the field sample research data of the household budget survey for the year 2009 on both urban and rural Egypt. The study estimated the consumption functions of animal products of red meat, either fresh or imported frozen, poultry meat, fresh fish, table eggs and dairy products for both rural and urban consumer. Two functions were estimated for each commodity. The first used the per capita consumptive expenditure on the commodity as a dependent variable and the second introduced the quantity per capita consumed of the same commodity. In both functions, the independent variable was the aggregate per capita annual expenditure. Thereof, the study derived from both functions of each targeted commodity the demand for the quality of animal products in both rural and urban; The best fitted function that simulates the consumer behavior associated with the income increase, was selected among three forms. These are the double-algorithmic function, semi-algorithmic and the double log-inverse function.

The study estimated the elasticity of the demand for quality of animal products in the Egyptian market in both urban and rural areas. It was found that these animal products, except imported frozen meat are with demand positive demand elasticity for quality, although the values are relatively low, and these values vary between products and between rural and urban. The first allows only one stage of Engle's curve; the second allows two stages while the third allows the three stages (Superior, necessary and inferior good performance with income's increase).

All estimated elasticity of the qualitative demand for animal products in 2009, were low, but it was considerably higher in urban market (0.27 - 0.07) than those

revealed in rural markets (0.1 - 0.01). Such low elasticity of demand for quality is due to the low per capita income level and poor distribution of income, which exacerbates poverty and spread a high percentage of the poor population, which is also impeding the realization of the goods to the specifications associated with expected increase in the marketing costs which leads to higher prices and that may not fit with the low standard of living of the majority of the population, particularly in rural areas. Such expected higher costs are due to required sufficient number of trained personnel to conduct the food Control and availability of modern expanded infrastructure, tools and devices, particularly for securing the health specifications. In general there are three types of associated costs with full application of the health, environmental and commercial standards on food commodities to reach the high line quality. These include: (1) The direct costs resulting from the expansion of administrative and technical personnel of the mandated extra functions of the government employees; (2) The extra activities associated with market performance, whether at the Central level or the local authorities and (3) The additional costs of marketing facilities when the marketing firms commitment to the implementation, of proper storage, transportation, labelling, weights and packaging specifications.

Therefore the attainment of food quality faces the challenges of increasing marketing margins, if it has not corresponded to a sufficient share of the demand for quality in the market, it would be difficult to distribute the animal products with quality specifications in the Egyptian market. Therefrom, to bear a portion of these extra costs by the community is a must. It should be considered as social costs, because the application of the quality standards generates numerous benefits for the Egyptian economy and its consumers which need future marketing research